

دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة Nostrap-

The role of tax management in rationalizing the financing decision of the economic enterprise - a case study of the Nostrap enterprise

بواحية عفاف*1، كرمي مليكة*2، كبيش محمود*3

1 جامعة لونييسي علي- البليدة 02 (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

ea.boulahia@uinv-blida2.dz

2 جامعة لونييسي علي- البليدة 02 (الجزائر)، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر

Kermi16@hotmail.fr

3 جامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

Mahmoudprof@live.fr

تاريخ القبول : 27 / 06 / 2023

تاريخ الاستلام: 21 / 04 / 2023

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية، ولهذا قدم البحث عرضاً لمختلف المفاهيم المرتبطة بالتسيير الجبائي بالإضافة إلى توضيح العلاقة بينه وبين مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، كما شمل البحث على دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة Nostrap تم من خلالها قياس وتحليل بعض المؤشرات التي استخدمت في دراسة العلاقة بين التسيير الجبائي والقرار التمويلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التسيير الجبائي عاملاً أساسياً محددًا لقرار التمويل، وقد حققت المؤسسة محل الدراسة وفورات ضريبية لا بأس بها من خلال أعباء الفوائد على القروض، بالإضافة إلى وفورات ضريبية بديلة ناتجة عن أفساط الإهلاك. **الكلمات المفتاحية:** التسيير الجبائي؛ القرارات التمويلية؛ القروض؛ الإهلاكات؛ الوفورات الضريبية. **تصنيف Jel : H21 : G32.**

Abstract: This study aims to highlight the role of tax management in rationalizing the financing decision in the economic enterprise, and for this the research presented a presentation of the various concepts related to tax management in addition to clarifying the relationship between it and the sources of funding available to the enterprise, and the research also included an applied study at the level of the Nostrap enterprise through which some indicators were measurement and analyzed that were used in studying the relationship between tax management and the financing decision. The study reached a set of results, the most important of which is that tax management is a key factor determining the financing decision, and the enterprise under study has achieved significant tax savings through interest burdens on loans, in addition to alternative tax savings resulting from amortization payments.

Keywords: Tax management; Financing decisions; Loans; Amortization, Tax savings.

Jel classification code : H21 : G32.

يلعب التسيير الجبائي دورا مهما في ترشيد قرار التمويل للمؤسسة الاقتصادية، حيث ينطوي هذا الأخير على تقاليد المسؤولية الضريبية للمؤسسة مع الحفاظ على الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية، ومن جهة أخرى يساعد التسيير الجبائي في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تحسين استخدام الحوافز الضريبية والخصومات والقروض والإعفاءات التي تقدمها الإدارة الجبائية، علاوة على ذلك يعتبر التسيير الجبائي جزءا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن أن يساعد في تحسين هيكل رأس المال عن طريق تقليل العبء الضريبي وتحسين وضع التدفق النقدي.

الإشكالية: مما سبق تبرز لنا إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي: **كيف يساهم التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؟**
تدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات التسيير الجبائي التي تساهم في صناعة قرار التمويل؟
- ما هي تقنيات التسيير الجبائي المعتمدة من طرف مؤسسة NOSTRAP من أجل ترشيد القرار التمويلي؟
- ما هي المكاسب التي يوفرها التسيير الجبائي عند اختيار مصادر التمويل في مؤسسة NOSTRAP؟

- هل سلوك مؤسسة NOSTRAP عقلاني ورشيد عند اتخاذ قرارات التمويل؟

لهذا الغرض يمكن التأكد من **الفرضيات** التالية:

- يعطي صناع قرار التمويل في المؤسسة أهمية بالغة لاستخدام الأساليب المالية والمحاسبية في ممارسات التسيير الجبائي من أجل تخفيض الأعباء الضريبية؛
- تعتمد المؤسسة محل الدراسة على القروض والإهلاكات بدرجة كبيرة من أجل ترشيد قراراتها التمويلية؛
- تتفاوت مكاسب التسيير الجبائي حسب مصدر التمويل الذي تلجأ إليه المؤسسة في ظل القيود المحيطة بها، ويتوقف هذا على حجم الوفورات الضريبية المتحصل عليها؛
- لا تعطي المؤسسة محل الدراسة أهمية كبيرة للأثر الجبائي على قرارات التمويل، حيث أنها لا تنوع من مصادر التمويل لدرجة أنها تتكبد تكاليف الفرصة الضائعة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة محمد الأمين وليد طالب، (2016):** الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة أم البواقي بعنوان: **دور الجبائية في اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة** هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الجبائية والهيكل التمويلي للمؤسسة حيث أن الامتيازات الجبائية الممنوحة تختلف من ناحية حجم الوفورات الضريبية، ولهذا لا بد من المؤسسة أن تسعى لاستغلال كافة الامتيازات المتاحة أمامها، وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الضريبة تلعب دورا هاما في تعظيم قيمة المؤسسة، زيادة على ذلك فإن تخفيض الأعباء الضريبية يساهم بشكل كبير في ترشيد اختيار الهيكل التمويلي الأمثل، كما أثنت نتائج الدراسة على ضرورة المزج بين الديون والأموال الخاصة نظرا لأهمية الديون وما نتيجته من وفورات ضريبية.

- **دراسة بعيليش نور الدين، زرقون محمد، (2015):** الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية بعنوان أهمية الاستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل من خلال الممارسات المالية والمحاسبية والاستفادة من الامتيازات الجبائية، وبالتالي تحقيق وفورات ضريبية تساهم في تخفيض العبء الضريبي، تمت الدراسة على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من (2010-2013)، وتوصل الباحثان أن المؤسسات عينة الدراسة لم تزيد في استثماراتها وبالتالي أضاعت فرصة الاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة من الإهلاكات.

2- الإطار المفاهيمي للتسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية

1-2- مفهوم التسيير الجبائي: يشير chade merossignal إلى أن التسيير الجبائي يستند إلى الحرية التي تعطىها إدارة الضرائب للشركة كفرصة من أجل اختيار الخيارات التي تراها مناسبة والاستفادة من التدابير والحوافز التي وضعتها الدولة والسلطات المحلية (Menchaoui, 2015, p. 61)، واختلفت وجهات النظر بين المدرسة الفرنكوفونية والإنجلوسكسونية حول التسيير الجبائي.

التصور الفرانكفوني: يرى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي في حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير وهذا التعريف يقتصر على التكاليف الجبائية وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع (صابر و محمد فوزي، 2013، صفحة 118).

التصور الأنجلوسكسوني: يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... الخ، بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط، بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة من جهة ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى: المساهمة في خلق القيمة إذا نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة (صابر و محمد فوزي، 2013، صفحة 118).

وفي هذا السياق يقدم Hoffman في تفصيله لنظرية أنشطة التسيير الجبائي، مبادئ ومفاهيم التسيير الجبائي التي تنطبق في الغالب على ممارسين ومع ذلك يتم النظر في هذه المبادئ والمفاهيم أدناه لأنه من المرجح أن يقوم دافع الضرائب بالتسيير الجبائي بناء على نصيحة الممارسين، حيث تم تسليط الضوء على أربعة نقاط مهمة للتسيير هي أولاً: في حالة التعامل الصحيح فإن التسيير الجبائي ليس عملية بسيطة، ثانياً: سيتم تحقيق مكاسب كبيرة إذا تم إجراء التسيير كإجراء رسمي، ثالثاً: لا يمارس العديد من مخططي الضرائب التسيير الجبائي إلى أقصى حد ممكن وأخيراً يفيد التسيير الجبائي العديد من الضرائب لكن القليل منهم على دراية بمزاياها، علاوة على ذلك يسلط المؤلف الضوء على أنه من الضروري لمخططي الضرائب ملاحظة أن التسيير الجبائي لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة الأجل ما لم تكن أنشطة التسيير الجبائي مرنة بمعنى استمرارية الاستراتيجيات (Abdul Wahab, 2010, pp. 21-22)

وينطبق هذا بشكل خاص على حالات استراتيجيات التسيير الجبائي التي تعتمد على غموض قانون الضرائب حيث تتم مراجعة القانون بشكل مستمر لذلك يجب أن تكون استراتيجيات التسيير الجبائي موجهة نحو الوقت ومتسقة بمعنى أن الاتساق يتطلب أن يحد الماضي من الحاضر والمستقبل ولكن يجب تقييد الحاضر بشكل أكبر في ضوء المتطلبات المستقبلية لدفع الضرائب تتماشى طريقة عرض المرونة مع النتائج التي يوصل إليها في خطة عمل Scholes-Wolfson لقد شكلت المبادئ التي وضعها Scholes-Wolfson ثورة في نظرية التسيير الضريبي في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم 3 عناصر أساسية لفعالية التسيير الضريبي هي: كل الأطراف، جميع الضرائب، جميع التكاليف، حيث قدم الباحثان مفهوم جديد الكفاءة الضريبية والذي قدم إجراءات ضريبية في ضوء جديد وأكثر مسؤولية وأوسع نطاق، ويريان أن التسيير الضريبي الكفاء هو الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية وجميع الضرائب المفروضة سواء كانت ضمنية أو صريحة وجميع التكاليف ذات الصلة حتى لو كانت غير مؤكدة وأشار كذلك إلى أن الضرائب في حد ذاتها ليست سوى واحدة من العديد من التكاليف التي يمكن أن تتأثر بالتسيير الضريبي حيث استخدموا مفاهيم نظرية المخاطرة والعائد لتحديد ما يسمى بالضرائب الضمنية، وقدم كذلك مفهوم المنتفعين من الضرائب وبالتالي يرى أن التسيير الضريبي يتطلب النظر إلى جميع الأطراف وجميع الضرائب الصريحة

والضمنية وجميع التكاليف غير الضريبية المتعلقة بالأعمال التجارية. (André pinto & Antonio, 2014, p. 395)

ومنه يمكن القول بأن التسيير الجبائي عملية تنظيم شؤون المرء من أجل التقليل أو حتى إلغاء مبلغ الضرائب المستحقة للحكومة (Hussein Mgamal & Ku Nor Ku, 2015, p. 350) وفي هذا السياق يجادل الباحثان w.scholes, M.wolfion بأن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم الأداء من خلال البحث عن تخفيض جميع التكاليف الجبائية أو تكاليف الصفقات. (بوقرة و بن اعمارة، 2017، صفحة 117)

2-2- أهداف التسيير الجبائي: يهدف التسيير الجبائي إلى: (أنور و دمدم، 2018، الصفحات 93-94)

✓ **تحقيق الأمن الجبائي:** إن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية طوعية بافتراض حسن النية، ولكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإيداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات سارية المفعول هذه الوضعية تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية، فالمسير الجبائي إذا يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يتأتى إلا عندما تكون في وضعية قانونية اتجاه الإدارة الضريبية، فعدم احترام المؤسسة لالتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر شتى قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة، لتحقيق هذا الهدف.

✓ **التحكم في العبء الضريبي:** إن ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبء الضريبي فالمؤسسة التي تمر بمرحلة النمو سيكون هدفها الأساسي هو تخفيض الضريبة، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث علي تحسين صورتها اتجاه البنوك والمساهمين.

✓ **ضمان فعالية جبائية:** يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والخيارات الجبائية المتاحة في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية مباشرة.

2-3 قيود التسيير الجبائي: تتمثل قيود التسيير الجبائي في: (Abdul Wahab, 2010, pp. 24-25-26)

✓ **التكاليف المباشرة:** هي التدفقات النقدية الخارجة التي يتم تكديدها من قبل المسيرين الجبائين أثناء سعيهم إلى تحقيق أهداف من التسيير الجبائي هذه التكاليف شاملة لتكاليف الضرائب وتكاليف الاستشارات القانونية وقد تتكبد المؤسسات تكاليف جنائية أثناء سعيها لضمان بلوغ الهدف من التسيير الجبائي وهذا يرجع إلى التشريعات والقيود القضائية المتعلقة بالتسيير الجبائي من قِبل أطراف كمصلحة الضرائب الحكومية التي قد تطعن في استراتيجيات التسيير الجبائي المنتهجة من قبل المؤسسة وتجربها للمحاكم باستخدام النصوص التشريعية والقضائية وتشمل أيضا التكاليف المرتبطة بالرسوم الضريبية والأتعاب التي دفعت للمحامين والمحاسبين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

✓ **التكاليف غير المباشرة:** من وجهة نظر سوق رأس المال فإن السعي إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة يؤدي حتما إلى خفض قيمة المداخل المصروح بها والخاضعة للضريبة، ما يؤثر سلبيًا على تصور المساهمين كما يكشف عن السمعة السيئة للإدارة وسيُنظر بعدها إلى أرقام تقارير المؤسسة بعد خصم الضرائب بنوع من الشكوك من قِبل ذوي المصلحة هذا ما سيقبل من فرص استفادتها من عمليات الإقراض والاستثمار المشترك مع الغير.

بالإضافة إلى (ثابت، 2017، صفحة 49):

✓ **الاستشارات الضريبية:** حيث يحتاج إلى خبراء يعملون على تقديم استشارات ضريبية وتكون لديهم الكفاءة في تحديد هوية المشكلات التي يتعرض لها عملاؤهم ووسائل علاجها وكيفية تجنب الضريبة دون اللجوء إلى التهرب الضريبي.

✓ **الغموض في النصوص الضريبية:** حيث أن الغموض الملازم والكامن في القوانين والنصوص الضريبية قد يتسبب في تصاعد وتيرة الاتهامات بين المكلفين والإدارة الضريبية ومن أمثلة الغموض الضريبي أن تحمل الكلمات أكثر من معنى.

✓ **الإلمام بالقوانين الضريبية:** فإدارة المشروع تحتاج إلى مسير ضريبي على وعي تام بكافة الأساليب والوسائل التي تخفف من الضريبة المستحقة على المكلف ودون الإخلال بالقوانين وذلك من خلال الإلمام بكافة القوانين الضريبية كأن يقوم بدراسة الإعفاءات والحوافز الممنوحة للمؤسسات وتكوين الشركة ومن ثم تحديد عملياتها على أساسها.

3- قرارات التمويل بالمؤسسة الاقتصادية:

3-1- تعريف القرارات التمويلية: يعرفها الباحثان إلياس بن ساسي ويوسف قريشي (2006) على أنها: "مجموعة القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة". (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 235)

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن القرار التمويلي هو جزء من السياسة المالية للمؤسسة ويعتبر من أولوياتها، يهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية بالشكل الأمثل من خلال اختيار التوليفة المناسبة في حدود القيود المتوفرة.

3-2- العلاقة بين التسيير الجبائي والقرار التمويلي: إن إلمام متخذي القرارات المالية في المؤسسة بالقوانين الضريبية ومختلف تقنيات التسيير الجبائي، وتوظيفها في صناعة القرار المالي من خلال المفاضلة بين مختلف التوليفات الأنسب التي تحقق الوفورات الضريبية، من شأنها أن تساهم في تقليل العبء الضريبي وتعظيم ثروة المساهمين.

ويقصد بالوفر الضريبي المنافع التي تحققها المؤسسة من غير الفوائد، وتجدر الإشارة بأن قرار التمويل في المؤسسة يعتمد على مقدار الوفورات الضريبية، ويعتبر التمويل الذاتي والتمويل عن طريق القروض من أهم العناصر التمويلية التي تستفيد من المزايا الضريبية. (كردودي و كردودي، 2016، صفحة 216)

3-2-1- أثر التسيير الجبائي على مصادر التمويل الخاصة: تتمثل مصادر التمويل الخاصة في وسائل التمويل طويلة الأجل سواء كانت داخلية أو خارجية، ويدخل التمويل الذاتي ضمن إطار التمويل الداخلي للمؤسسة، أما التمويل الخارجي فيتمثل في الزيادة في رأس المال من خلال طرح الأسهم للاكتتاب، أو مساهمات الشركاء العينية أو الإعانات العمومية، (زغيب و بوشنقر، 2017، صفحة 194) وفي السياق الضريبي سوف نشير إلى تأثير العامل الجبائي على مختلف مكونات التمويل الخاص كما يلي:

أ- **الأسهم:** يتيح التشريع الضريبي ميزة لصناع القرار، اختيار هذا النوع من التمويل من خلال عدم إلزامية المؤسسات بتوزيع الأرباح على المساهمين كونها تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، وفي المقابل يتم تحويل هذه الأرباح غير الموزعة إلى مصدر تمويل ذاتي، مما يعطي المؤسسة وفر ضريبي، وتجدر الإشارة بأن هذا الوفر الضريبي يختلف عن المتحصل عليه من القروض لأن أرباح الأسهم لا تعامل جبائياً كإعفاء قابلة للتخفيض عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، إلا أن النظام الجبائي الجزائري أتاح للمؤسسة إمكانية الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيعها لمدة ثلاث سنوات، وهو ما يدعم قدرتها على التمويل الذاتي، ويقلل من نسب المديونية لتلك الفترة مما يرفع من إمكانياتها للاقتراض في المستقبل دون أي قيود. (زواق، 2009، صفحة 125)

ب- **التمويل الذاتي:** يشمل التمويل الذاتي على الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو مصادر داخلية دون اللجوء إلى مصادر من خارج المؤسسة، ويتكون من العناصر التالية: (بعيليش و زرقون، 2015، الصفحات 10-09)

التمويل الذاتي = الإهلاكات + المؤنات + الأرباح غير الموزعة

✓ **الإهلاكات:** تعتبر الإهلاكات مسألة ضريبية بحيث تشكل امتيازات لصالح المؤسسة، بفضلها تستطيع تجديد أصولها المهتلكة، ومن جهة أخرى تعتبر أعباء تسمح بتخفيض الوعاء الخاضع للضريبة، وقد شرع القانون الضريبي الجزائري للمؤسسات إبتاع 03 طرق للإهلاك وفق نص المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وفي هذا السياق يمكن توضيح الأثر الضريبي للإهلاكات فيما يلي:

- **طريقة الإهلاك الخطي:** تناسب هذه الطريقة المؤسسات التي تتميز بالاستقرار المالي والتشغيلي، فهو يعمل على توفير تدفقات مالية ثابتة، وبالتالي ثبات التمويل الذاتي طوال مدة منفعة الاستثمار.

- **طريقة الإهلاك المتناقص:** توفر هذه الطريقة امتيازاً ضريبياً خلال السنوات الأولى من استهلاك الأصل التي تتميز بتسريع لوتيرة الإهلاك، وبالتالي انخفاض الوعاء الضريبي نتيجة لارتفاع الأعباء خلال تلك السنوات.

- **طريقة الإهلاك المتزايد:** يلائم هذا النوع من الإهلاك المؤسسات التي تنوي التوسع التدريجي في أنشطتها، أو التي اعتمدت في تمويل استثماراتها عن طريق الديون، بسبب انخفاض أقساط الإهلاك خلال السنوات الأولى ثم ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة من مدة حياة الأصل، كما تجدر الإشارة بأن هذا النوع من الإهلاك جد مناسب للمؤسسات التي تحصل على الامتيازات الجبائية.

✓ **المؤنات:** تخصم المؤنات من الربح الخاضع للضريبة، مما يجعلها تساهم في تحقيق الوفرة الضريبي للمؤسسة.

✓ **الأرباح الصافية غير الموزعة:** لقد أتاح التشريع الضريبي الجزائري العديد من المزايا الضريبية التي تساهم في زيادة نصيب المؤسسة من الأرباح الصافية غير الموزعة، بالإضافة إلى تطبيق معدلات مخفضة على جزء من الأرباح.

1-2-3- أثر التسيير الجبائي على التمويل بالديون: يشمل التمويل بالديون على مجموعة من المصادر منها الطويلة الأجل ومنها المتوسطة والقصيرة الأجل، وفي السياق الضريبي يمكن توضيح تأثير العامل الضريبي على اختيار والتفضيل بين هذه البدائل:

✓ **القروض الطويلة والمتوسطة الأجل:** يسمح هذا النوع من التمويل أن يمنح للمؤسسة خاصية تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة على الأرباح عند حساب النتيجة من خلال تخفيض الفوائد السنوية المدفوعة لتسديد الديون، بالإضافة إلى تخفيض الإهلاك على الاستثمار المكتسب. (كرودوي و كرودوي، 2016، صفحة 217)

كما تجدر الإشارة بأنه لا بد على المؤسسة عدم الإفراط في استخدام الديون من أجل تجنب الوقوع في مخاطر الإفلاس الناتجة عن عدم القدرة على سداد أعباء الفوائد وحتى قيمة القروض أو الدفعات.

✓ **عقود الإيجار التمويلي:** إن اعتماد المؤسسة لهذا النوع من التمويل يساهم في تحقيق العديد من الوفورات الضريبية وذلك نتيجة لمعالجة القانون الضريبي لمبالغ الإيجار خارج الفوائد المالية كأعباء استغلال قابلة للخصم عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، عند نهاية عقد الإيجار بتملك الأصل أي حيازته تحقق المؤسسة وفورات ضريبية من ناحيتين: تمويل حيازة الأصل بتكاليف الإيجار زيادة على ذلك تخفيض النتيجة الجبائية بسبب إهلاك الأصل وهذا في حالة ما إذا كانت مدة الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل و/أو في حالة تجديده. (زواق، 2009، صفحة 130)

✓ **الديون القصيرة الأجل:** يوجه هذا النوع من التمويل إلى تغطية العمليات الجارية ويشمل: (زواق، 2009، صفحة 130)

- **الائتمان التجاري:** يتمثل في منح مهلة للزبون من أجل التسديد، وتكمن الميزة الضريبة لهذا المصدر في تأجيل الإخضاع الضريبي إلى غاية القبض الكلي أو الجزئي للثمن، وتستفيد من هذا الامتياز مؤسسات الخدمات، والأشغال العمومية والبناء والري.

- **الائتمان المصرفي:** تترتب عنه نفس الامتيازات الضريبية لأنواع القروض السالفة الذكر من خلال خاصية تخفيض أعباء الفوائد للوعاء الضريبي (النتيجة الجبائية).

4- الدراسة التطبيقية

4-1- التعريف بمؤسسة Nostrap: هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تأسست بتاريخ 2000/12/04، برأس مال اجتماعي قدره 166.000.000 دج، تنشط في الأشغال العمومية والبناء والري، تأخذ من ولاية جيجل مقر لها وتعتبر نوسطراب امتداد لمؤسسة الأشغال والبناء والمطارات "بريغن محمود"، لذلك فالنشاط الرئيسي للمؤسسة هو الأشغال العمومية متبوع بعدة نشاطات ثانوية منها البناء بجميع مراحلها، استغلال المناجم وغيرها من النشاطات التي ساهمت وبشكل كبير في فك العزلة عن الولاية، ومن أهم هياكل المؤسسة "محجرة المصيف" ببلدية الشقفة، وتملك هذه الأخيرة طاقة إنتاجية معتبرة ساهمت بشكل كبير في تموين سوق الولاية والمناطق المجاورة بالمواد الأولية للبناء والأشغال العمومية، تشغل المؤسسة حوالي 400 عامل.

4-2- الفترة وبيانات الدراسة: استخدمت هذه الدراسة بيانات تم الحصول عليها من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى مقابلة مع إطار بمصلحة المالية والمحاسبة، وقد تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة لفترة ستة سنوات التي تبدأ من 2015 إلى 2020.

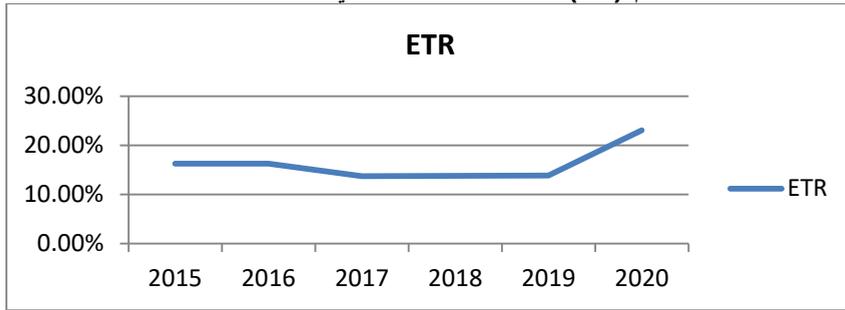
4-3- نماذج وأساليب التحليل لدور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي: من أجل دراسة دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، اعتمدنا على العديد من المؤشرات والنماذج التي استخدمت في الدراسات السابقة، وحاولنا إسقاطها على بيانات المؤسسة محل الدراسة كما يلي:

- تحليل ومناقشة معدل الضريبة الفعلي ETR: يعتبر من أهم النماذج التي استخدمت على نطاق واسع لقياس التسيير الجبائي، ومن بينها دراسة Silvy Christina و Nico Alexander سنة 2018، ويحسب معدل الضريبة الفعلي باستخدام العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأعباء الضريبية المدفوعة}}{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}} = ETR$$

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن أقل قيمة لمعدل الضريبة الفعلي لمؤسسة نوسطراب يقدر بـ 13.75% سنة 2017 وهذا راجع لعدة عوامل انتهجتها المؤسسة محل الدراسة من أجل تخفيض أعبائها الضريبية، في حين أنه استمر في الارتفاع خلال السنوات المتبقية من فترة الدراسة ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2020 بمعدل 23.11% متجاوزا بذلك معدل الضريبة القانوني التي تخضع له المؤسسة بنسبة 23% وفق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لنفس السنة، أي أن المؤسسة لم تحقق أي ادخار ضريبي سنة 2020 لأن معدل الضريبة الفعلي يفوق معدل الضريبة القانوني، وهذا دليل على أن المؤسسة في نمو مرتفع نتيجة ارتفاع أرباحها الخاضعة للضريبة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): معدل الضريبة الفعلي لمؤسسة نوسطراب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة نوسطراب تتبع العديد من الاستراتيجيات من أجل تخفيض العبء الضريبي بغرض ترشيد القرارات التمويلية أهمها: الوفورات الضريبية للقروض، سياسة الإهلاك، التحفيزات الجبائية على الاستثمارات، التغيير في مخصصات إعادة التقييم والمؤونات... الخ.

- تحليل ومناقشة وزن التمويل بالديون ضمن الهيكل التمويلي للمؤسسة: يقيس هذا المؤشر معدل الديون مقارنة بإجمالي الموارد التمويلية للمؤسسة، والغرض منه معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل بالديون وكسب وفورات ضريبية مقارنة بالأموال الخاصة، وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث مؤشرات فرعية كما تم دراستهم من قبل الباحثان (زغيب مليكة ونظيرة قلادي سنة 2014)، وهما: معدل الديون الإجمالية (TDT)، معدل الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (TDLMT)، معدل الديون القصيرة الأجل (TDCT).

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن إجمالي الديون لمؤسسة نوسطراب سنة 2015 بلغ 47.66% وهي أدنى نسبة ويرجع السبب في ذلك لعدم اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة الأجل وبعبارة أخرى عدم لجوء المؤسسة إلى القروض باعتبار أن هذا النوع من التمويل الذي يعطي وفورات ضريبية مهمة، وبالتالي هذه النسبة هي نفسها معدل الديون قصيرة الأجل، إلا أنه سنة 2016 سجلت المؤسسة أعلى مستوى للديون الإجمالية بنسبة 59.90% ويعود السبب في ذلك إلى حصول المؤسسة على قروض حيث بلغت نسبتها 10.98% من إجمالي الديون، وهنا يمكن للمؤسسة الحصول على وفورات ضريبية خلال هذه السنة وفي السنوات اللاحقة من خلال إمكانية تخفيض أعباء الفوائد من النتيجة، إلا أنه خلال سنتي 2017 و 2018 انخفض مستوى الديون الإجمالية مقارنة بإجمالي أصول المؤسسة إلى 54.39% و 48.58% على التوالي وتزامن هذا الانخفاض مع انخفاض معدل الديون الطويلة الأجل، ويبقى هذا التباين في معدلات إجمالي الديون سواء بالارتفاع أو الانخفاض في مؤسسة نوسطراب خلال فترة الدراسة مرهون بمستوى القروض، ومنه وجود علاقة طردية بينهما لأن معدل الديون قصيرة الأجل مستقر نوعا ما خلال فترة الدراسة، وبالتالي نستنتج أن سلوك المسير رشيد وعقلاني بسبب اهتمامه بالقروض الطويلة الأجل على حساب بقية مصادر التمويل بالديون الأخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): معدلات الديون لمؤسسة نوسطراب

المؤشر	طريقة حسابه	2015	2016	2017	2018	2019	2020
TDT	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	47.66%	59.90%	54.39%	48.58%	56.47%	55.45%
TDLMT	الديون ط م / إجمالي الأصول	-	10.98%	08.03%	04.46%	10.98%	08.88%
TDCT	الديون ق أ / إجمالي الأصول	47.66%	48.92%	46.36%	44.12%	45.49%	46.56%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

- تحليل ومناقشة تكلفة الاستدانة بعد الضريبة: الهدف من هذا المقياس هو إبراز دور العامل الضريبي في تخفيض تكلفة التمويل بالقروض، وبالتالي تحقيق وفر ضريبي يمكن معرفته من خلال طرح تكلفة الاستدانة قبل الضريبة مع تكلفة الاستدانة بعد الضريبة، وقد جاء هذا الطرح ضمن أعمال Miller and Modigliani سنة 1963 خلال المرحلة الثانية من نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل وتم التعديل عليها من قبل Myers سنة 1984 الذي جاء بنظرية التوازن (وجود هيكل مالي أمثل) وهو الآخر أخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على تكلفة الاستدانة، فإذا فرضنا بأن r هو معدل الفائدة على القرض و t هو معدل الضريبة على أرباح الشركات و K_d هي تكلفة الاستدانة بعد الضريبة نحصل على المعادلة التالية: $K_d = r(1 - t)$

سنعتمد في دراستنا على معدل الفائدة الفعلي المرجح للقروض من خلال قسمة إجمالي الفوائد المدفوعة على القروض على قيمة القروض الحالية، وللإشارة فإن المؤسسة محل الدراسة تخضع لمعدل الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% خلال سنة 2015 فقط من فترة الدراسة، أما ابتداء من سنة 2016 أصبحت تخضع لمعدل 23%.

توضح نتائج الجدول رقم (02) أن الأثر الضريبي يخفض من تكلفة الاستدانة، أولاً بالنسبة لسنة 2015 تستبعد من التحليل لعدم لجوء المؤسسة للقروض، أما بقية السنوات فكانت هناك استفادة من وفورات ضريبية بسبب أعباء الفوائد المالية المدفوعة، فلو نلاحظ سنة 2018 أين قدر معدل الفائدة الفعلي المرجح 05.02% كأعلى مستوى له خلال فترة الدراسة لينخفض إلى 03.86% بعد الضريبة ويمثل هذا الأخير التكلفة الحقيقية للديون، وتجدر الإشارة بأن تكلفة الاستدانة هي دالة متناقصة لمعدل الضريبة، أي أنه كلما ارتفع معدل الضريبة كلما انخفضت تكلفة الاستدانة مع افتراض ثبات بقية العوامل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تكلفة الاستدانة بعد الضريبة لمؤسسة نوسطراب

طريقة حسابه	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الفائدة المرجح	-	0.586%	02.37%	05.02%	03.29%	04.77%
تكلفة الاستدانة بعد الضريبة	-	0.451%	01.82%	03.86%	02.53%	03.67%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

- تحليل ومناقشة الأثر الضريبي على تكلفة رأس المال: تكلفة رأس المال هو المعدل الذي يقبل به الممول بالتضحية بأمواله الآتية مقابل الحصول على عوائد مستقبلية، وبما أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد كلياً على التمويل بالديون، ففي هذه الحالة تتمثل تكلفة رأس المال في معدل الفائدة على القروض بعد الضريبة، أي لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الأثر الضريبي، ومنه نستنتج أن تكلفة رأس المال لمؤسسة نوسطراب هي نفسها تكلفة الاستدانة بعد الضريبة التي تم مناقشتها أعلاه، ويمكن البرهان عليها رياضياً وفق نموذج Miller and Modigliani كالتالي:

$$K = K_d (1 - t) \times D/(D+E) + K_e \times E/(D+E)$$

بحيث: K تمثل تكلفة رأس المال، K_d هي التكلفة الاسمية للديون والتي تساوي معدل الفائدة، D قيمة الديون، E تمثل الأموال الخاصة، K_e التكلفة الاسمية للأموال الخاصة، بالتعويض في المعادلة نجد:

$$K_{2020} = 04.77\% (1 - 0.23) \times 1 + 0 = 03.67\%$$

نلاحظ من النتائج أعلاه أن تكلفة رأس المال لمؤسسة نوسطراب لسنة 2020 هي 03.67% وتمثل هذه النسبة تكلفة الديون فقط، أي معدل العائد الذي سيحصل عليه البنك، لأن المؤسسة لا تعتمد على التمويل عن طريق الأموال الخاصة وبالتالي مقدار نسبة التمويل بالديون إلى رأس المال تساوي

الواحد ومقدار نسبة التمويل بالأموال الخاصة تساوي 0، مما أدى إلى تساوي تكلفة رأس المال مع تكلفة الاستدانة بعد الضريبة خلال سنوات فترة الدراسة وهي نفسها تكلفة التمويل الحقيقية. وفي سياق تفسير ومناقشة أثر التسيير الجبائي على تكلفة رأس المال نلاحظ أن لجوء المؤسسة إلى الديون أدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال لـ 03.67% مقارنة بالتكلفة الاسمية المقدرة بـ 04.77%، وهذا راجع لتخفيض أعباء الفوائد على القروض من النتيجة المالية أي الوعاء الضريبي وبالتالي إذا أراد المسير المالي أو الجبائي تخفيض وترشيد تكلفة رأس المال يتوجب عليه اللجوء إلى الاستدانة بشرط عدم الإفراط فيها لتجنب خطر الإفلاس مع الأخذ بعين الاعتبار قيود الاستدانة.

- تحليل مناقشة القيمة الحالية للوفر الضريبي: يعتبر من أهم المقاييس التي استخدمت لدراسة أثر التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية التي استخدمتها دراسة (بن سويسي حمزة وسليمان عبد الوهاب سنة 2018):

القيمة الحالية للوفر الضريبي = (معدل الضريبة × مبلغ القرض × معدل الفائدة) / معدل الخصم

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن المؤسسة محل الدراسة لم تحقق أي وفورات ضريبية سنة 2015 بسبب عدم وجود قروض، بينما حققت أدنى قيمة سنة 2018 تقدر بـ 20871040,2 دج وهذا راجع لانخفاض مستوى القروض، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2019 وهي تبلغ 673567,682 دج وتقابلها أعلى قيمة للقروض بمبلغ 225205000 دج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

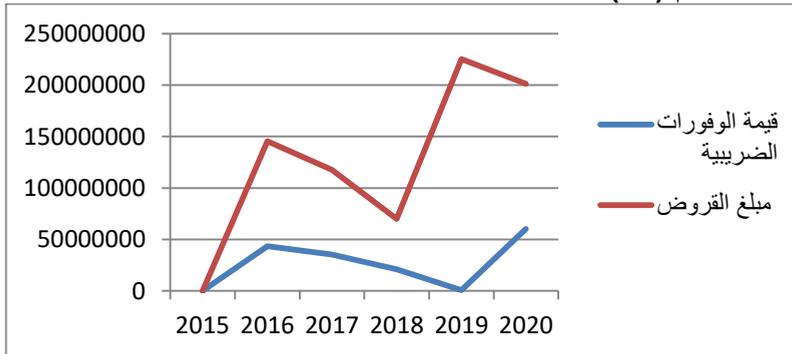
الجدول رقم (03): القيمة الحالية للوفر الضريبي لمؤسسة نوسطراب

قيمة القرض	معدل الضريبة	معدل الفائدة المرجح	معدل الخصم	الوفورات الضريبية	
-	19%	-	-	-	2015
145415000	23%	0.59%	0.45%	43456837.5	2016
117595000	23%	2.37%	1.82%	35220348.6	2017
69775000	23%	5.02%	3.86%	20871040.2	2018
225205000	23%	3.29%	2.53%	673567.682	2019
201250000	23%	4.77%	3.67%	60161137.6	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

كما تجدر الإشارة بأن حجم الوفورات الضريبية يتوقف على حجم القروض، أي أنه كلما ارتفعت القروض ارتفع حجم الوفورات الضريبية بسبب ارتفاع أعباء الفوائد التي تخفض من النتيجة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينهما، فمثلا سنة 2015 لم تحقق المؤسسة أي وفر ضريبي لأن حجم القروض يساوي الصفر، والشكل رقم (02) يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): مستوى القروض مقارنة بالوفورات الضريبية لمؤسسة نوسطراب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

وفي الأخير يمكن القول بأن هذا الإجراء مهم جدا للمسير الجبائي أو المالي من أجل مساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات التمويلية، فمؤسسة نوسطراب قد اختارت اللجوء للقروض منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 من فترة الدراسة وهذا بغرض خفض الوعاء الضريبي عن طرق خلق وفورات ضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، أي أن صناع القرار داخل المؤسسة قاموا بترشيد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي بأقل إخضاع ضريبي.

- تحليل ومناقشة مقياس الوفورات الضريبية البديلة: نموذج **Titman & Wessels (1988)**: يستخدم هذا المؤشر لقياس أثر المزايا الجبائية التي ليس لها على بالديون على القرار التمويلي ويحسب بالعلاقة التالية: إجمالي الإهلاكات / إجمالي الأصول.

تعتبر الإهلاكات من بين الاستراتيجيات التي تتخذ من طرف المؤسسة محل الدراسة من أجل تخفيض الوعاء الضريبي وهي بديل عن القروض، إلا أنه من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أقساط الإهلاك في انخفاض مستمر على مدار فترة الدراسة وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على طريقة الإهلاك المتناقص، مما أدى إلى انخفاض في الوفورات الضريبية الناتجة عنها، وقد سجلت أعلى نسبة سنة 2015 بمعدل 06.60% ثم استمرت في التناقص إلى غاية سنة 2020 لتسجل معدل 02.38% والجدول الموالي يوضح ذلك:

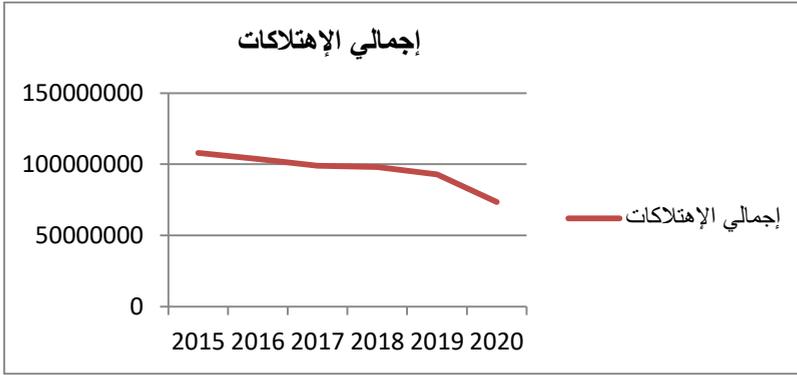
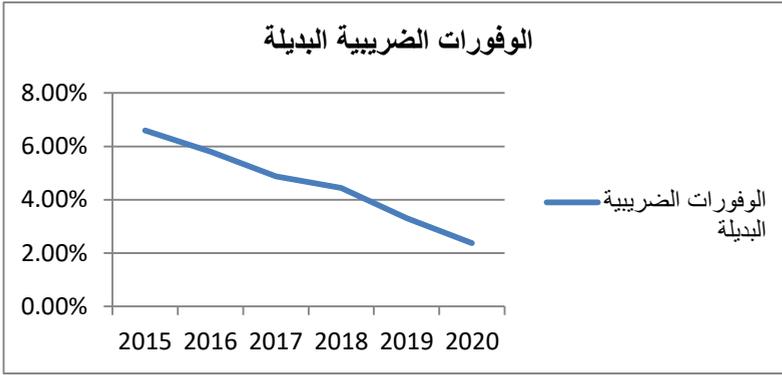
الجدول رقم (04): الوفورات الضريبية البديلة لمؤسسة نوسطراب

الوفورات الضريبية البديلة	مجموع الأصول	إجمالي الإهلاكات	
06.60%	1635513417.28	107962041.74	2015
05.80%	1787404220.55	103803914.18	2016
04.88%	2025668921.71	98877824.02	2017
04.44%	2223144320.24	97995501.84	2018
03.31%	2803030073.94	92802507.49	2019
02.38%	3077529310.67	73432795.07	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

والشكل رقم (03) هو عبارة عن ترجمة بيانية للجدول رقم 04، حيث يبين لنا هذا الأخير أن حجم الوفورات الضريبية البديلة تتوقف على حجم الإهلاكات أي كلما ارتفعت أقساط الإهلاك كلما زاد معدل الوفورات الضريبية والعكس صحيح، ولكن إستراتيجية المؤسسة محل الدراسة هو تحقيق معدلات عليا من الوفورات الضريبية البديلة عن الديون خلال السنوات الأولى من خلال إتباعها طريقة الإهلاك المتناقص، أي أن مصاريف الإهلاك كانت مرتفعة خلال السنوات الأولى لا سيما سنة 2015، وبالتالي خلال هذه السنة حققت المؤسسة وفر ضريبي لا بأس به من شأنه أن يخفض من الأعباء الضريبية وتعتبر هذه الاستراتيجية بديلة عن اللجوء للقروض، وهذا ما قامت به المؤسسة محل الدراسة، حيث لاحظنا عند تحليلنا للقيمة الحالية للوفر الضريبي عدم اعتماد المؤسسة على القروض سنة 2015 وفي المقابل سجل أعلى معدل للوفورات الضريبية البديلة تلك السنة، وفي الأخير يمكن القول أن الوفورات الضريبية الناتجة عن أقساط الإهلاك كانت بديلة وعوضت الوفورات الضريبية التي لم تحققها المؤسسة من خلال عدم اعتمادها على الديون، وهذا يعكس عقلانية ورشاد سلوك المسير في اختيار وترشيد القرارات التمويلية التي من شأنها أن تخفض من الأعباء الضريبية في المؤسسة.

الشكل رقم (03): مستوى الإهلاكات مقارنة بالوفورات الضريبية البديلة لمؤسسة نوسطراب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

5- الخاتمة:

ناقشت الدراسة دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة نوسطراب، وضحنا من خلالها أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة محل الدراسة من أجل تخفيض الوعاء الضريبي من خلال خلق وفورات ضريبية وبالتالي ترشيد القرار التمويلي الذي يضمن أقل تكلفة.

- **النتائج:** توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتمد التسيير الجبائي على مجموعة الخيارات وعلى رأسها التقنيات المالية والمحاسبية التي تؤدي إلى التقليل من العبء الضريبي، وفي نفس الوقت تساهم في ترشيد القرار التمويلي، فمن خلال التقنيات المحاسبية يختار المسير طريقة الإهلاك المناسبة لكي تتماشى مع حجم الوفورات المراد تحقيقها، كما يمكنه اللجوء إلى القروض أو التمويل الإيجاري أو الرفع في رأس المال وغيرهم، ومنه صحة الفرضية الأولى؛

- لم تعتمد مؤسسة نوسطراب على التمويل بالأسهم أو السندات، وإنما اقتصر على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة، وكانت أهم المصادر المعتمدة عليها القروض طويلة الأجل والإهلاكات فقط وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- يعتبر التسيير الجبائي عاملا أساسيا محدد لقرار التمويل والاختيار بين مختلف مصادره بناء على معيار التكلفة، فقد حققت مؤسسة نوسطراب وفورات ضريبية لا بأس بها من خلال أعباء الفوائد على القروض، بالإضافة إلى وفورات ضريبية بديلة ناتجة عن أقساط الإهلاك، ومنه صحة الفرضية الثالثة؛

- تتبع مؤسسة نوسطراب طريقة الإهلاك المتناقص أين كانت أفساط الإهلاك مرتفعة في السنوات الأولى مقارنة بالسنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وفي نفس الوقت لم تلجأ المؤسسة إلى القروض حتى سنة 2016، وبالتالي الوفورات الضريبية الناتجة عن أفساط الإهلاك لسنة 2015 كانت بديلة عن الوفورات الضريبية التي أضاعتها من فوائد القروض، ومن هنا يمكن أن نقول بأن سلوك المسير عقلاني ورشيد عند اتخاذ قرار التمويل، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

- **الاقتراحات:** بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات والتوصيات التالية:
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية ومتابعة مستمرة لمستجدات قانون المالية من طرف محاسبين المؤسسة، ليكونوا على دراية تامة بالامتيازات الجبائية التي يمكن استغلالها من أجل تخفيض العبء الضريبي؛
- إحداث مصلحة خاصة بالجباية تسند فيها مهام التسيير الجبائي للمؤسسة لأشخاص ذوي خبرة وكفاءة ومعرفة بالمسائل الضريبية؛
- أهمية التنوع من مصادر التمويل كالاعتماد على التمويل الإيجاري مثلا، والأخذ بعين الاعتبار دائما حجم الوفورات الضريبية عند المفاضلة بين الخيارات المتاحة.

6 - المراجع

1-6 المراجع باللغة العربية:

➤ الكتب:

- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي الإدارة المالية - دروس وتطبيقات* (الإصدار 01). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مليكة زغيب، ميلود بوشنقر. (2017). *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد* (ط 03). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

➤ الأطروحات:

- ثابت، م أ. (2017). *أثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي اشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فاسطين للأوراق المالية رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، فلسطين: جامعة الأزهر.*

➤ المقالات:

- الحواس زواق. (2009). *اسهامات السياسة الضريبية في التأهيل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (ع 03).*
- أنور عيدة، دمدوم زكرياء. (2018). *التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة- دراسة ميدانية لأشغال البناء-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (ع 04)*
- إيمان بوقرة، منصور بن اعمارة. (2017). *أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن إستراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات-إشارة لحالة شركة google inc-. مجلة الباحث الإقتصادي المجلد 05 (ع 08).*
- سهام كردودي، صبرينة كردودي. (2016). *الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية - دراسة تطبيقية لعينة من آراء المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة. مجلة دراسات جبائية، المجلد 05 (ع 02).*
- عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي. (2013). *أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-الجزائر. (ع 16).*
- نور الدين بعيليش، محمد زرقون. (2015). *أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل- دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2010-2013)-. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 01 (ع 01).*

➤ **Thesis:**

- Abdul Wahab, N. S. (2010). tax planning and corporat governance: effects on sharholder valuation. Thesis of doctorat of philosoply. faculty of law, arts and soical sciences: University of southampton.

- Ines, M. (2015). identetefication et impact des partiques de la gestion fixale sur la performance fixal des groupes de société:une étude menée dans la constexte tunsien. *thèse de docteur* , 61. université de franche-comté.

➤ **Articles in a périodisa :**

- André pinto, c. v., & Antonio, m. I. (2014). Efficient Tax Planning: An Analysis of its Relartionship withMarket Risk in Brazil. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences* , 8 (3).

- Mgammala, M. H., & Ku Nor Izah Ku, I. (2015). Corporate Tax Planning Activities:Overview of Concepts, Theories, Restrictions, Motivations and Approaches. *Mediterranean Journal of Social Sciences* , 06 (06).

-7 الملاحق:

ETR	
16.28%	2015
16.26%	2016
13.75%	2017
13.82%	2018
13.85%	2019
23.11%	2020